#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **المغرب**

الهجرة والمجتمع المدني في المغرب:
سياسة جديدة للتّسوية

خلفيّة

يُعدُّ المغرب بلد عبور قريبٌ جغرافيًا من أوروبا ووجهة تجتذب المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء في آن معًا، ومن ناحية أخر، يعيش ١٠٪ من المواطنين المغاربة في الخارج، وهو مؤشّر إلى ديناميكيّات الهجرة في البلاد، التي تشكّل إحدى ثوابت الجغرافيا السياسية المغربية وتعتبر قضية شاملة يُفترض معالجتها. بعد الربيع العربي، واجهت دول أوروبا وشمال إفريقيا تداعيات تدفّقات الهجرة غير النظامية في البحر الأبيض المتوسّط نحو أوروبا. لكن مع بروز قيود على طرق الهجرة الأخرى وتحويل كثافة تدفّقاتها سنويًا، تسارع عدد المهاجرين الذين يعبرون المغرب نحو أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسّط، وبات طريق غرب المتوسّط يجتذب المزيد من المهاجرين لعبور البحر عبر المغرب.

عندما بلغت الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو أوروبا ذروتها في العام ٢٠١٥، تبنّى الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية تدرّجية. تمثّلت الاستجابة الأوّلية للأزمة بتعزيز الدوريات الحدودية وزيادة الإجراءات الأمنية. لكن نتيجة صعوبة الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، أصبح المغرب أحد المراكز الرئيسية للهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسّط مع تضاعف الأرقام نظرًا لقربه من إسبانيا. منذ ظهور أشدّ موجات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا في العام ٢٠١٥، توفي أو تمّ الإبلاغ عن فقدان نحو ٥٠٠ شخص أثناء محاولتهم الوصول إلى إسبانيا من المغرب. تشمل هذه الأرقام، المهاجرين من جنوب الصحراء[١]، بشكل خاص، والذين كانوا من بين الآلاف الذين لقوا حتفهم وهم يعبرون البحر الأبيض المتوسّط، الذي يُعتبر «إلى حد بعيد أكثر الممرّات تسبّبًا للموت في العالم»[٢]. نظرًا إلى ديناميكيّات الهجرة الحالية نحو أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسّط، يحثّ هذا التسارع على إدارة تدفّقات الهجرة بطريقة أكثر إلحاحًا، إمّا بالمرور عبر المغرب أو السعي إلى الاستقرار فيه.

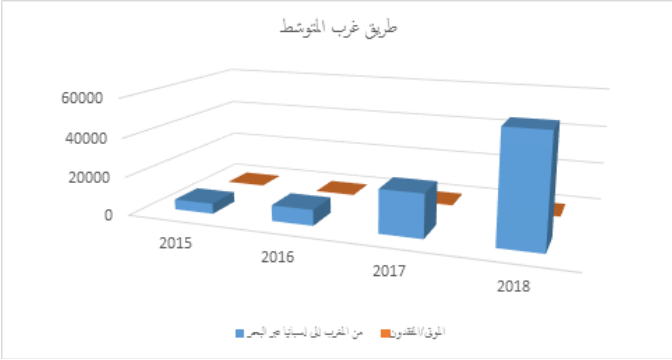

وضعت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في العام ٢٠١٣ بوصفها سياسة الهجرة الإنسانية الجديدة، والتي تجمع منظّمات المجتمع المدني ووكالات الدولة لصياغة حملة لتسوية أوضاع المهاجرين. بداية، كان من المُقرّر أن تمنح تصاريح إقامة للمهاجرين غير الشرعيين، يليها حصول الذين يستوفون معايير مُعيّنة على الرعاية الصحّية والتعليم، فيما كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان المؤسّسة الرئيسية المولجة بتحديد سياسة جديدة للهجرة واللجوء والاتجار بالبشر، من خلال توفير المراقبة الميدانية والمراسلة مع المنظّمات غير الحكومية الدولية ولفت الانتباه إلى المهاجرين غير الشرعيين المحرومين من حقوقهم السياسية والقانونية. خلال هذه العملية، حثّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إصلاح التشريعات المغربية المُتعلّقة بالهجرة والتسوية، وفرض الاعتراف بمؤسّسات مساعدة المهاجرين مثل CADEM (مجموعة مناهضة العنصرية لمواكبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين)، ما عزّز عمل المجتمع المدني في هذه العملية.

١ Carim. ٢٠١٨. Carim – ملف الهجرة: المغرب.
٢ المنظّمة الدولية للهجرة، ملف المغرب، ٢٠١٨.

الجدول الزمني

في العام ٢٠٠٣، أصدر المغرب القانون الأوّل للهجرة (٠٣-٠٢) منذ استقلاله في العام ١٩٥٦، والذي ينظّم دخول الأجانب وإقامتهم فيه، ويجرّم الهجرة غير الشرعية. كذلك أنشأ مديرية الهجرة ومراقبة الحدود داخل وزارة الداخلية، ما أدّى إلى وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. فُسِّرت هذه السياسة التقييدية بأنها نتيجة الضغوط الأوروبية للسيطرة على الهجرة غير النظامية. مع ذلك، أفاد القانون، أوّلاً وقبل أي شيء، الأولويّات المحلّية والمكانة الجيوسياسية للسلطات المغربية. بالفعل، إن تحويل التركيز بعيدًا من المهاجرين غير الشرعيين المغاربة تجاه المهاجرين «العابرين» من جنوب الصحراء الكبرى، أدّى إلى تهدئة المخاوف الشعبية، وزوّد المغرب بأداة جديدة للمساومة في علاقاته الدبلوماسية مع أوروبا. نتيجة ذلك، اتسم عقد ٢٠٠٣-٢٠١٣ بتبنّي الدولة نهجًا تعسّفيًا وعنيفًا وأمنيًا تجاه الهجرة، ما دفع المهاجرين غير النظاميين من جنوب الصحراء نحو ظروف معيشيّة بائسة والعيش بخوف دائم من القمع أو الطرد من قوّات الشرطة المغربية (CMSM وGADEM، ٢٠١٢).

من ناحية أخرى، واجه المغرب مشاكل داخلية هيكلية بسبب تشريعاته المُتعلّقة بالهجرة، وسياسات دمج المهاجرين، والسياسات التنظيمية التي انتقدتها منظّمات المجتمع المدني الدولية والمحلّية نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان التي تتعارض مع الاتفاقيات الدولية. بما أن تعبئة وإدارة الهجرة في البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي تفتقر إلى التعاون الإقليمي الاستباقي وتقاسم الأعباء، فإن إدارة الهجرة الحالية في المغرب تزداد تعقيدًا بسبب التحدّيات الداخلية المنهجية من الناحية القانونية والاجتماعية والاقتصادية. إلى ذلك، أدّى تشديد الإجراءات الأمنية لمواجهة الهجرة غير النظامية إلى ظهور تقارير عن إساءة معاملة المهاجرين في دول شمال إفريقيا، ومزاعم عن فترات احتجاز طويلة، أو عمليات ترحيل جماعي من دون أساس قانوني[٣]. منذ العام ٢٠١١، بدأ الإبلاغ عن ممارسة العنف أثناء الترحيل والطرد على نطاق واسع[٤].

على الرغم من أن المغرب طرف في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، واتفاقية منظّمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ بشأن حقوق اللاجئين، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمّال المهاجرين وأفراد أسرهم[٥]، وكذلك الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، إلّا أن لديه تشريع محلّي يجرّم الدخول إلى البلاد والخروج منها والإقامة غير النظاميين، ويعاقب عليها بغرامات أو بالسجن، وهي إجراءات موثّقة في مذكّرات وتقارير حول الاحتجاز التعسّفي والترحيل[٦]. أيضًا، أدّى القانون المحلّي إلى تعقيد موقف المغرب حيال المعايير الدولية لحقوق الإنسان[٧]. في الواقع، أفادت لجنة الأمم المتحدة للعمّال المهاجرين أن الدخول إلى البلاد والخروج منها والإقامة غير النظامية لا يمكن اعتبارهم جريمة جنائية، وطلبت من المغرب إلغاء تجريم الهجرة غير النظامية وفرض عقوبات إدارية مناسبة[٨].

دور الفاعلين في المجتمع المدني ومشاركتهم

بدأ مجتمع مدني نشط في التنديد بهذه الممارسات من خلال تسمية الحكومة المغربية وفضحها على الساحة الدولية، وقد كان ذلك ناجحًا للغاية في بعض الأحيان. في الواقع، يُعدُّ دور منظّمات المجتمع المدني خلال تلك الفترة جدير بالملاحظة، كونها عملت في سياق سياسي ضمن نظام حكم شبه استبدادي. بدأ عمل كاريتاس، بشكل رئيسي، مع المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى في التسعينيات، وركّز على تعزيز حقوق المهاجرين من خلال تطبيع إمكانيّة وصولهم إلى خدمات القانون العام (الصحّة والتعليم والحالة المدنية) أو تسهيل اندماجهم، وهي تمتلك مراكز رعاية نهارية في الرباط والدار البيضاء وطنجة. إلى ذلك، تطوّرت الجمعيّات المغربية بشكل شبه قانوني مثل مجموعة مناهضة العنصرية لمواكبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين (GADEM)، ومنظّمات المهاجرين مثل مجلس المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى في المغرب، إذ تُبرز المقابلات[٩] مع ممثّلي هذه

الجمعيّات أن الدولة كانت تتغاضى عن نشاطاتهم (ضمن حدود معيّنة)، على الرغم من عملهم بشكل غير قانوني وخضوعهم لسيطرة الشرطة المستمرّة. في الواقع، ربّما تكون محاولة المملكة للتأكيد على أنها دولة تقدّمية تحترم الحقوق في المنطقة، هو المسؤول عن إنتاج نهج هجين تجاه منظّمات المجتمع المدني.

فاجأ العاهل المغربي محمد السادس المراقبين المحلّيين والدوليين بإعلان إطلاق سياسة هجرة جديدة ترتكز إلى حقوق الإنسان في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ بعد تقرير صاغه المجلس الوطني لحقوق الإنسان[١٠]، وتمحورت حول إطلاق حملة لتسوية أوضاع المهاجرين، علمًا أنها الأولى في شمال إفريقيا، وقد منحت وضعًا قانونيًا لنحو ٢٦ ألف مهاجر غير نظامي، معظمهم لاجئين من سوريا وجنوب الصحراء، وتضمّنت أيضًا عمّالًا أوروبيين ومن دول جنوب الصحراء وأسر تعيش في المغرب منذ سنوات (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠١٥). كذلك كُلّفت الوزارة المغربية للمقيمين في الخارج وشؤون الهجرة المُنشأة حديثًا بتنفيذ وصياغة قوانين حول اللجوء والاتجار بالبشر والهجرة، والإشراف على إجراءات الاندماج في قطاعات الصحّة والعمل والتعليم، فيما انطلقت حملة تسوية أوضاع ثانية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦.

الاستراتيجيّات والتكتيكات

قبل نشر قانون الهجرة الجديد، كانت مجموعة مناهضة العنصرية لمواكبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين والنقابات العمّالية المهنية ومنظّمات حقوق الإنسان، ترصد معاناة المهاجرين غير الشرعيين من جنوب الصحراء الكبرى التي تحصل في المغرب ومحاولات تهميشهم والعنصرية تجاههم. عندما بدأ هؤلاء المهاجرون في الظهور في احتفالات عيد العمّال في الأوّل من أيار/مايو، كباعة متجوّلين يعيشون وينامون في الغابات والحدائق العامّة، نشرت منظّمات المجتمع المدني تقارير ومقالات إعلامية واعتصامات مُنظّمة للضغط على الحكومة لإعادة التفكير في سياستها تجاههم، وسلّطت مجموعة مناهضة العنصرية لمواكبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين الضوء على هذه القضية عبر نشاطات مختلفة، لا سيّما مشهد المهاجرين[١١]، ونشر التقارير[١٢]، وتقديم المساعدة القانونية، والمساعدة الطبّية، ومناصرة حقوق المهاجرين.

٣ GADEM، مجموعة مناهضة العنصرية لمواكبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين، ٢٠٠٩.
٤ المرجع نفسه.
٥ لجنة العمّال المهاجرين، https://www2.ohchr.org/english/bodies/cmw/cmws19.htm
٦ الشبكة الأوروبية المتوسّطية لحقوق الإنسان.
٧ GADEM، مجموعة مناهضة العنصرية لمواكبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين.
٨ الشبكة الأوروبية المتوسّطية لحقوق الإنسان (٢٠١٥)، المغرب: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين.
٩ أجريت ٦ مقابلات مع المتطوّعين والعاملين في هذه المنظّمات في الرباط في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٧.

١٠ https://www.cndh.ma/fr/communiques/le-cndh-elabore-un-rapport-sur-lasile-et-limmigration-au-maroc
١١ https://mailchi.mp/c00213c319ac/festival-migrantscne-rabat-2869601
١٢ الترحيل المجّاني: مذكّرة تحليلية عن تدابير التحويل المنفّذة من دون أي إطار قانوني بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨. https://gallery.mailchimp.com/66ce6606f50d8fd7c68729b94/files/3690d5cc-2b47-404c-a43d-ca0bee-b7e383/20181011_GADEM_Note_Expulsion_gratuite_VF.pdf

أدّت سياسة الهجرة واللجوء الجديدة إلى زيادة عدد منظّمات المجتمع المدني المُتخصّصة بالهجرة في المغرب، والتي تعمل كوسيطة بين المهاجرين والدولة. أدّى هذا التطوّر إلى خلق مشكلات مُتعلّقة بالمنافسة والتعاون والشرعية، وإلى تفتيت المجتمع المدني أيضًا، ما أثّر على قدرته على تقديم خطاب قويّ مضادّ للخطاب الرسمي. مع ذلك، ركّز الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم[١٣] على أن التحدّي الرئيسي يكمن في دمج قرارات السياسة المُخصّصة ضمن التشريعات الوطنية من أجل حماية السياسة الجديدة من ردود الفعل المستقبلية. طالما لم تسنّ قوانين الهجرة واللجوء، التي صيغت إنّما لا تزال عالقة على المستوى السياسي، فإن سياسة الهجرة المغربية سوف تظل متناقضة وتعسّفية (نورمان، ٢٠١٦ أ).

العوامل المؤثّرة أو نوافذ السياسة

لقد تركت الدوافع الكامنة وراء هذا التحوّل الكثير من الحيرة، لكن ترتيب الأولويّات الدولية، والتطوّرات السياسية الوطنية، والتفاعلات المؤسّسية المُحدّدة تقدّم بعض التفسيرات. أوّلاً، يمكن تصوير السياسة الجديدة على أنها تغيير في «الثقافة الجيوسياسية المغربية» (Cherti وCollyer، ٢٠١٥)، بعيدًا جزئيًا عن أوروبا وموجّهًا بشكل أكبر نحو إفريقيا. في الواقع، منذ العام ٢٠١٠، شرع الملك محمد السادس في سياسة استباقية تجاه إفريقيا، تميّزت بزيارات دبلوماسية مُتعدّدة، وتوقيع اتفاقيات تجارية كبرى، والقيام بجهود للانضمام إلى الاتحاد الأفريقي الذي تركه المغرب في العام ١٩٨٧ ثمّ انضم إليه مجدّدًا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (Rousselet، ٢٠١٥). إذًا كانت مصالح المغرب في إفريقيا تتعارض بشكل مُتزايد مع ممارسات العنف وسوء المعاملة التي يتعرّض لها المواطنون الأفارقة من قوّات الشرطة المغربية وحرس الحدود، فضلًا عن أن التنكّر لحقوق المهاجرين في المغرب يتناقض بشكل صارخ مع الضغوط التي تمارسها المغرب من أجل المزيد من حقوق المهاجرين في أوروبا.

مع ذلك، لا تعكس سياسة الهجرة الجديدة تغييرًا في استراتيجية السياسة الخارجية للمغرب فقط، إنّما تؤكّد انبثاقها عن التطوّرات السياسية الوطنية. المهمّ أن دستور العام ٢٠١١ أنشأ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو هيئة حكومية مستقلّة برئاسة إدريس اليازامي، اللاجئ السياسي السابق في فرنسا والناشط في مجال حقوق الإنسان. كان لناشطات المجلس، ولا سيّما إصدار تقرير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ حول انتهاكات حقوق المهاجرين التي ارتكبتها الدولة المغربية، آثار واسعة النطاق على قضية الهجرة في المغرب، بحيث أدّت في النهاية إلى إطلاق سياسة الهجرة الجديدة.

هذا التغيير في الأولويّات الدبلوماسية مدفوع أيضًا، وبشكل كبير، بمخاوف اقتصادية. في الواقع، وقّع محمد السادس ١٧ اتفاقية اقتصادية مُنفصلة في مالي وحدها. إلى ذلك، سجّل تقرير موازنة المغرب لعام ٢٠١٤ زيادة في الصادرات إلى إفريقيا جنوب الصحراء، بحيث وصلت إلى ١٢,٨ مليار درهم في العام ٢٠١٢، لكنّه لا يزال رقمًا هزيلًا ولا ينافس الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي التي زادت عن ١٠٠ مليار درهم في العام نفسه، مع ذلك، إن التجارة مع إفريقيا جنوب الصحراء آخذة في النمو بسرعة. في الواقع، كانت الصادرات لا تتجاوز ٢ مليار درهم في العام ٢٠٠٢، ما يعني أنها ارتفعت أكثر من عشرة أضعاف في عشر سنوات، لدرجة باتت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تمثّل الآن نحو ٧٪ من التجارة الدولية المغربية.

يجب فهم سياسة الهجرة الجديدة في هذا السياق السياسي والاقتصادي المتغيّر، إذ يُعتبر الاحترام المُتزايد لحقوق المهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء أمرًا منطقيًا في وقت تقيم فيه الدولة المغربية علاقات أوثق مع تلك البلدان. وهو اتجاه يتسم بمزيد من الإيجابية مع تقدّم الوقت. تشير المشاركة الدبلوماسية المُنتظمة مع البلدان الواقعة في الجنوب إلى أن الدافع وراء هذه السياسة هو اهتمام حقيقي أكبر بحقوق المهاجرين القادمين من تلك الأماكن.

لحظات تحوّلية

تكمن لحظة التحوّل بتبنّي السياسة الجديدة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والتي شكّلت خروجًا عن النهج الأمني للقانون ٠٢-٠٣. القديم إلى سياسة أكثر إنسانية. كذلك فإن مقتل ما لا يقلّ عن ١٥ مُهاجراً في العام ٢٠٠٥ على أيدي السلطات الإسبانية والمغربية أثناء محاولتهم تسلّق السياج الفاصل بين المغرب ومليلية وسبتة يُعتبر لحظة تحوّلية. أخيرًا، شكّلت الانتقادات القاسية التي وجّهتها المنظّمات غير الحكومية المغربية حول وضع هؤلاء المهاجرين، وتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الهجرة لحظات تحوّلية في حملة تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين.

حصل اللاجئون والمهاجرون النظاميون على تصاريح إقامة وسهولة في الوصول إلى سوق العمل والتعليم والرعاية الصحّية العامّة. هناك تغييرات أخرى جارية لتسهيل الاندماج والقبول الاجتماعي للمهاجرين. مع ذلك، لا تزال استدامة النهج الجديد غير مؤكّدة في مواجهة الغارات المُستمرّة على مستوطنات المهاجرين غير النظاميين وانتهاكات حقوق المهاجرين، خصوصًا في شمال المغرب وفي المناطق الحدودية (الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان/ مجموعة مناهضة العنصرية لموائبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين، ٢٠١٥). تعود بعض أسباب هذه التناقضات الإقليمية إلى أسباب مؤسّسية. بمعنى، تشرف وزارة الهجرة على سياسة الهجرة الجديدة، إلّا أن تنفيذها الناجح يعتمد على الوزارات القطاعية مثل وزارات الصحّة والتعليم والداخلية والعمل، التي لا تمثّل الهجرة أولويّة بالنسبة لها. بالتالي، على الرغم من الالتزام الخطابي لجميع المؤسّسات بالسياسة الجديدة، لكن كان صعبًا على وزارة الهجرة أن تضع الهجرة على جداول أعمال هذه الوزارات.

يرتبط هذا التطوّر – أي الانخفاض في عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون المغرب - أيضًا بافتتاح المتاجرين بالبشر ممرّات هجرة جديدة إلى أوروبا، اعتبارًا من العام ٢٠٠٦، لا سيّما بين موريتانيا والسنغال وجزر الكناري في غرب إفريقيا، وبين تونس وليبيا وصقلية ولمبيدوزا في إيطاليا وسط البحر الأبيض المتوسّط.

الجدول ٢: تطوّر نسبة الهجرة غير النظامية عبر «غرب البحر الأبيض المتوسّط» بالنسبة إلى كلّ الهجرات المماثلة عبر البحر الأبيض المتوسّط بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٥

العام	مجمل المهاجرين (عبر كلّ الطرق في البحر المتوسّط) أ	طرق غرب البحر المتوسّط ٢	١/٢
٢٠٠٨	١٥١,١٣٥	٦,٥٠٠	٤,٣٪
٢٠١٠	١٠٤,١٢٠	٥,٠٠٠	٤,٨٪
٢٠١٢	٧٣,١٦٠	٦,٤٠٠	٧,٧٥٪
٢٠١٣	١٠١,٨٠٠	٦,٨٠٠	٦,٦٨٪
٢٠١٤	٢٨٣,١٧٥	٧,٨٤٠	٢,٧٥٪
٢٠١٥	١,٠٥٨,٢٩٩	١٢,٥١٦	١,١٨٪

هكذا، من خلال مقارنة عدد المغادرين غير النظاميين عبر المغرب - قبل «الربيع العربي» مباشرة، ومنذ نهاية العام ٢٠١٠، وفي العام ٢٠١٣ وما بعده - مع جميع التحرّكات غير النظامية في البحر الأبيض المتوسّط خلال الفترة نفسها، يتبيّن أنه شكّل ٧,٧٥٪ من مجمل تدفّقات الهجرة غير النظامية بين جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسّط في العام ٢٠١٢، ومن ثمّ تراجع عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين غادروا من المغرب إلى ١,١٨٪ في العام ٢٠١٥، ذلك على الرغم من وجود أكثر من ٤ آلاف لاجئ سوري بين المهاجرين غير الشرعيين الذين عبروا إلى الأراضي الإسبانية، وتحديدًا سبتة ومليلية، من المغرب.

١٣ قابلت ناشطين من مجموعة مناهضة العنصرية لموائبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين ومؤسّسة شرق/غرب للحديث عن تنفيذ السياسة الجديدة، وكذلك قابلت المستفيدين الموجودين في المقرّ الرئيسي لمؤسّسة شرق/غرب.

نتائج السياسة

اعتمد مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في ١٨ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤، وقد صيغت عبر استخدام نهج تشاركي، ودمج المنظّمات غير الحكومية والباحثين العاملين في مجال الهجرة في هذه العملية، بحيث تبنّت مناهج حقوق الإنسان العالمية والقانون الدولي، وتمثّلت استراتيجيتها الرئيسية في تسهيل اندماج المهاجرين النظاميين وإدارة تدفّق المهاجرين مع احترام حقوق الإنسان.

في السنة الأولى من دخول الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء حيّز التنفيذ، تمكّن نحو ١٧ ألف من أصل ٢٧ ألف مُتقدّم من الحصول على تصاريح إقامة[١٤]. وعلى الرغم من تأييد عمل المجتمع المدني لمساعدة المهاجرين باعتباره تحسينًا ديموقراطيًا وتنظيمًا لوضعية ألفي مهاجر غير نظامي، إلّا أن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء صيغت من دون رؤية مُعمّقة لكيفية تنفيذها، بما في ذلك النتائج المتوسّطة والطويلة الأجل، وإمكانية استفادة المهاجرين الأكثر ضعفًا أو القاصرين من الإصلاحات. ومع أن سياسة الهجرة الجديدة سارية المفعول وتخضع للتقييم السنوي، إلّا أن المغرب يفتقر إلى نتائج إيجابية في هذه السياسات وفي الإدارة المُستدامة للهجرة بسبب التنفيذ غير الكافي. بالتالي، لا يمكن أبدًا دراسة تأثير السياسة كون التحدّيات النظامية لا تزال قائمة، بل تفاقمت بعد ست سنوات، وأصبح بعض المهاجرين الذين دخلوا البلاد بشكل قانوني، غير نظاميين نتيجة هذه العملية، وعانوا من مشكلات أكثر عمقًا في الاندماج، وحُرموا من أي وضعية قانونية، ما حدّ من وصولهم إلى الخدمات العامّة والوظائف.

الخلاصة والدروس المُستفادة

فيما يطمح المغرب لأن يصبح مركزًا للهجرة في البحر الأبيض المتوسّط، وضِعت السياسة الجديدة حول الهجرة واللجوء على طاولة النظام والسياسيين كورقة دبلوماسية تخدم هذه الاستراتيجية، إلى جانب كونه بلد عبور إلى أوروبا بحكم جغرافيّته، يُعدُّ المغرب وجهة لآلاف الأفارقة جنوب الصحراء. ولأن المهاجرين في المغرب يواجهون في السنوات الأخيرة مشكلات اجتماعية واقتصادية منهجية شديدة مثل عدم الحصول على الرعاية الطبّية والتعليم، وضع الملك (بناءً على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان) استراتيجية وطنية واعدة لتنظيم الهجرة امتثالًا للالتزامات الدولية. مع ذلك، لم تنفَّذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، الذي وضعت في العام ٢٠١٣، بشكل كافٍ. وبالتالي يتبيّن أن الدرس الرئيسي المُستفاد منه بعد تنفيذ الاستراتيجية الجديدة هو أن القانون لا يكفي لتنظيم وضع المهاجرين، بل ينبغي على المغرب أن يعيد النظر في النكسات التي تواجه تنفيذ سياسته، وكذلك التنسيق بين المؤسّسات لفترة من الزمن يعيد خلالها إحياء علاقاته مع البلدان الأفريقية. إلى ذلك، تُعدُّ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء المفتاح لمعالجة القضايا الداخلية والدولية، والتخفيف من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرّض لها المهاجرون نتيجة الصعوبات النظامية، ودمج المهاجرين وأحفادهم الذين يشكّلون جزءًا من السكّان ضمن النظام والمجتمع.

١٤ منظّمة الهجرة الدولية، ٢٠١٦.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

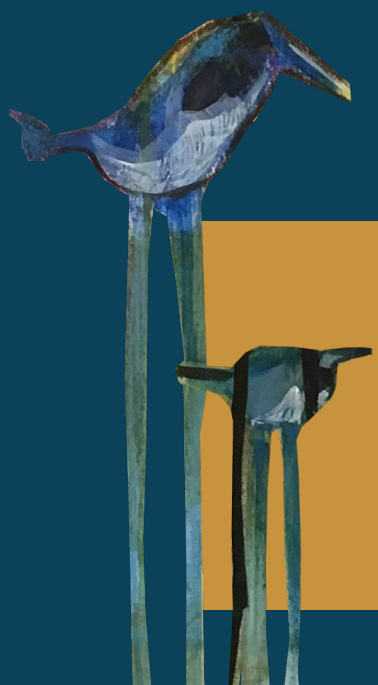

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub